



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
(الجامعة المستنصرية)
(كلية الإدارة والاقتصاد)

البحوث العلمية

العدد السادس

السنة السادسة عشر

نمو الاقتصاد العراقي نحو عام 2040 سيناريو للمسار الرئيس

الدكتور أحمد إبريهي علي*

المستخلص

يعرض هذا البحث سيناريو نموّ ضمن إطار اقتصادي كلي للعراق حتى عام 2040. واستناداً إلى أنماط التنمية على مستوى العالم ومعايير التنمية الاقتصادية الناجحة ، فقد اعتمدت مجموعة من الضوابط الكمية لمحاكاة مسارات بديلة للاستثمار والنمو. وأخذاً بالاعتبار الوضع الحالي للمورد النفطي، واحتمالات سوق النفط والقدرات الإنتاجية غير النفطية في العراق انتهى السيناريو إلى 8.04 % معدلاً سنوياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي و6.81 % للاقتصاد بأكمله. وتبين الورقة ، بقدر من التفصيل، التغيرات الجوهرية المطلوبة في البنية القطاعية للإنتاج ، ومن خلال التنمية المعجلة للأنشطة السلعية غير النفطية. ولذلك فإن العقبات البنوية للمرض الهولندي، وعدم كفاءة برامج الاستثمار العام، وسلبية الجهاز البيروقراطي لابد من إزالتها. وعلى الرغم من أن تزايد التنافس العالمي والتغير التكنولوجي قد جعل التصنيع صعباً في العراق لكنه لا توجد سبل أخرى للأزدهار. وأيضاً، فإن الطلب على العملة الأجنبية والإنفاق الحكومي قد تم حسابهما استناداً إلى فرضيات بديلة لأغلق الفجوتين بصادرات غير نفطية ومصادر جديدة للإيرادات. وقد بينت الورقة مسار الاستثمار بدلالة تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في النفط الخام والقطاع غير النفطي ، وهو في الأخير 36% من ناتجه المحلي الإجمالي بالمتوسط ، وعلى المستوى الكلي يصل إلى 27% من الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك قد جرى تحليل وتقييم النمو بأنموذج آخر وجاءت النتائج داعمة. وبالإضافة على ما تقدم، اشتقت معدلات العائد الداخلي لتساعد على اختيار أفضل لمشاريع الاستثمار العام والسيطرة على الموازنة الرأسمالية..... كلمات رئيسة: معدلات النمو؛ الصادرات غير النفطية؛ القطاع السلعي غير النفطي ؛ تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي؛ معدلات العائد الداخلي.

Abstract

This research work presents a growth scenario within a macroeconomic framework for Iraq towards 2040. Drawing on worldwide patterns of growth and benchmarks of successful economic development ,a set of quantitative norms has been adopted to simulate alternative courses of investment and growth. Considering the current state of oil revenue, potentialities of oil market, and non-oil production capabilities in Iraq, the scenario concluded at 8.04 ,% as the annual rate of growth for the non- oil GDP and 6.81% for the overall economy. The paper elaborates on the significant changes that required in the sectoral output structure ,through accelerated development of non-oil commodity activities. Therefore, structural impediments of Dutch disease, inefficiency of public sector investment programs, and passivity of bureaucracy should be removed. Although, increased global competition and technological change have made it more difficult for Iraq to industrialize ,but there are no alternative routes to prosperity. Furthermore, the demand for foreign exchange and government expenditure are calculated based on alternative assumptions to close the two gaps by non-oil exports and new sources of revenue. The paper demonstrates the path of investment in terms of Gross Fixed Capital Formulation) GFCF (in oil and non – oil sector, which in the latter represent 36% of its GDP on average, and overall GFCF level will reach 27% of GDP. Furthermore, the growth has been analyzed and assessed by another model and the results are supporting. Also, internal rates of returns are deduced for better choice of public investment projects and capital budgeting control.

Key Words: Growth rates; non-oil Exports; non- oil commodity sector; GFCF; IRR.

مقدمة

* مستشار في البنك المركزي العراقي

أن الحاجة الماسة لإعادة الأعمار، واستكمال وتطوير البناء التحتي والخدمات العامة، وتشغيل القوى العاملة، ومكافحة الفقر وإنصاف المحرومين ... كلها تتطلب تطوير القدرات الاقتصادية الوطنية عبر مواصلة تنمية قطاعات الإنتاج السلعي والتصنيع بوجه خاص. وذلك لتكوين قاعدة انتاج سلعية واسعة، وطاقات للتصدير وموارد إضافية لتمويل الأنفاق العام، كي يمكن إخراج العراق من مأزق القيد النفطي. ويقدم هذا البحث سيناريو يحاكي مسارا للنمو الاقتصادي شاملا للإنتاج وتصدير النفط الخام، والاستثمار والإنتاج في الاقتصاد غير النفطي، إضافة على التشغيل، ثم الصادرات وتمويل الأنفاق العام. ويعتمد البحث منهجية في التوصل إلى المسار المقترح عبر معاودة الحساب لأكتشاف أفضل انسجام بين حركة المكونات الرئيسية للاقتصاد، واختبار النمو والمعاملات الأساسية بأدوات أخرى للتأكد من توافقها مع المعايير التجريبية. وأيضاً، كان البحث في جميع مراحلها يحاور التجربة الدولية وأنماط التنمية التي بلورتها، وما تنطوي عليه من تناسبات وتغيرات بنيوية. ولا يفهم المسار المقترح بمعنى التنبؤ بمستقبل اقتصاد العراق، إنما يفصح عن امكانية محتملة قد تصبح واقعاً في دولة تنموية، وفي نفس الوقت يبين خطورة تأخر المباشرة بالتنمية التي عرّفها هذا السيناريو. يعبر عام 2017 عن الوضع الابتدائي للسيناريو ونهايته عام 2040، لكن التقديرات تهتم بالحركة والتناسب أكثر من البيانات بالأرقام المطلقة، ما يفسح المجال للانتفاع منها حتى عند تغيير سنة بدء البرنامج. وقد تناول البحث الأبعاد الرئيسية للمشكلة الاقتصادية في العراق وهي موضع اتفاق، بيد ان الاختلاف في مقاربتها ومدى اخضاعها للحساب الاقتصادي وهو ما أعد البحث من أجله. ونبين باختصار:

- **مشكلة البحث** : القدرات المحدودة للإنتاج السلعي غير النفطي، مع تزايد الحاجة للصادرات غير النفطية لتلبية الطلب الإضافي على العملة الأجنبية، وضآلة مصادر تمويل الأنفاق العام من غير النفط الخام ، وعدم كفاية فرص العمل بإنتاجية وأجر مناسبين.

- **أهداف البحث**: التوصل إلى سيناريو لنمو الاقتصاد العراقي يركز على تنمية أنشطة السلع من غير النفط الخام، ضمن النطاق الملائم لنسب تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي، وتقدير الحجم التوازنية للصادرات من غير النفط الخام والإيرادات غير النفطية للموازنة.

- **فرضية البحث**: يمكن تحرير الاقتصاد من عقبات المرض الهولندي، والارتقاء بأعداد وتنفيذ برامج الاستثمار العام، وتحفيز الاستثمار الخاص، لتحريك القطاع غير النفطي على مسار نمو مستدام مع تنوع يستند إلى تطوير جذري لأنشطة الإنتاج السلعي من غير النفط الخام.

- الحدود الزمانية والمكانية: وظف البحث بيانات مقارنة دولية للسنوات 1960-2016

وما تيسر من بيانات العراق، وكانت سنة أساس السيناريو 2017 ويمتد حتى عام 2040.

- **منهجية البحث:** تعد نظريات النمو والتنمية الاقتصادية وقواعد الحساب الكلي من العناصر الأساسية لمنهجية البحث، أما معالجة البيانات فقد تنوعت أدواتها حسب الحاجة.

- **هيكلية البحث:** توزعت مادة البحث بين مقدمة وخاتمة وملحق إحصائي، وستة أقسام هي: النفط الخام والصادرات والأسعار؛ سيناريو النمو وتكوين رأس المال؛ الصادرات دون النفط الخام والأيرادات غير النفطية؛ معدل العائد الداخلي للمشروع الاستثماري النمطي؛ السكان والعمل ومتوسط الدخل للفرد، بنية القطاع غير النفطي في سياق النمو.

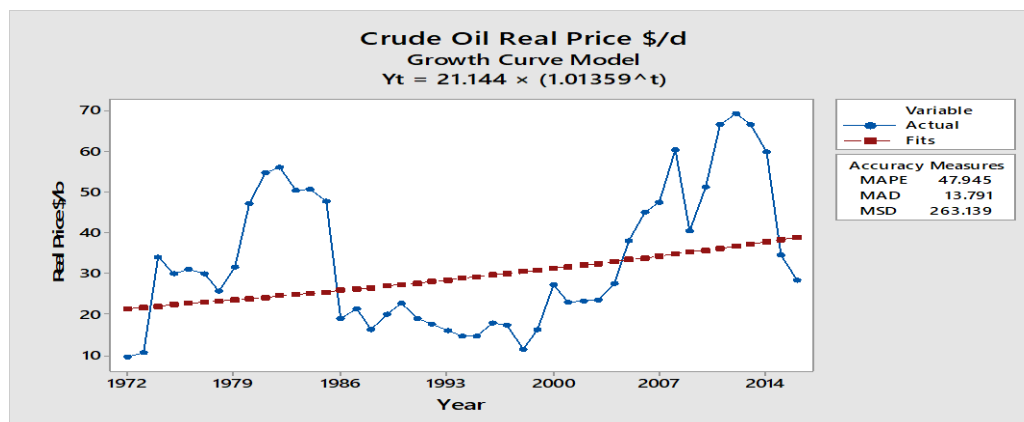
1. النفط الخام والصادرات والأسعار

صادرات النفط للشهر الأخير من عام 2017 تمثل الوضع الابتدائي، وتنمو بمعدل مركب سنوي هو 2.226 بالمائة، لتحقيق الهدف المقترح للتصدير عام 2040 بمقدار 6 مليون برميل يوميا في العراق. ويستند هذا المعدل إلى مسوغات رغم انه يتخطى نمو الطلب على النفط الخام في السوق الدولية الذي تتوقعه منظمة البلدان المصدرة للنفط OPEC في تقريرها " الآفاق الدولية للنفط" وهو 0.6 بالمائة سنويا حتى عام 2040. وحسب تقدير المنظمة يصل الطلب على النفط الخام آنذاك إلى 100.7 مليون برميل يوميا بعد ان كان 86.5 مليون برميل يوميا عام 2015 ويبلغ 92.3 مليون برميل يوميا عام 2020، أي ان الزيادة السنوية حتى عام 2020 بمعدل 1.16 مليون برميل في اليوم. بينما ينمو الطلب على مجموع الطاقة 1.2 بالمائة سنويا، وعلى الغاز 1.8 بالمائة سنويا (10، P 1). وحتى لو جاء تقدير المنظمة منسجما مع الوقائع المستقبلية، رغم إنه أدنى حتى من معدل نمو السكان في العالم، لكن ثمة فرصة لتوسع حصة نفط العراق في السوق الدولية. لقد كان معدل النمو الأتجاهي لاستهلاك النفط في العالم 1.652 بالمائة سنويا بين عامي 1960 و 2016 يبينه الشكل (4)، وهي مدة طويلة وشهدت أوضاعا اقتصادية متباينة وتطورات تكنولوجية عميقة في سياق تحول بنية الإنتاج نحو قطاعات أقل إستخداما للطاقة في الدول المتقدمة عندما دخلت طور ما بعد الصناعة. وأظهر الطلب بين عامي 1981 و 2016 معدلا أعلى للنمو هو 2.148 بالمائة سنويا، بيد ان الانخفاض ظهر في المدة الأخيرة إذ وصل 0.811 بالمائة سنويا بين عامي 2000 و 2016 أوضحه الشكل (5). وتتأثر التقديرات المنشورة عن توقعات الطلب على النفط الخام في الفترة القادمة حتى عام 2040 بالتحولات التكنولوجية التي أدت إلى الأقتصاد بالوقود الأحفوري وسياسة

الكرابون وتحول ثقل الاقتصاد نحو القطاعات الخدمية. ورغم انخفاض نمو الطلب على النفط في الاتجاه العام لكن الشكل البياني رقم (6)، وهو معادلة من الدرجة الثانية، يشير إلى إمكانية تحسن نموه على مسار جديد. وبذلك ينسجم هدف التصدير في هذا السيناريو مع أعلى معدل لنمو استهلاك النفط كشفت عنه البيانات التاريخية، ومع ذلك لا يعول على الحجم المجلد للسوق بل على حصة العراق منها كما تقدم. أما سعر النفط الذي احتسبت بموجبه قيم الإنتاج والصادرات فهو السعر الحقيقي بالقوة الشرائية لعام 2017 ويتحرك بمعدل سنوي مقداره 1.359 بالمائة، أي ان هذه الزيادة تضاف عليها نسب التضخم وأثر تغيرات أسعار الصرف للعملة الرئيسية إزاء الدولار الذي يسعر به نفط العراق والعالم. ومعدل النمو للسعر الحقيقي المعتمد في السيناريو، 1.359 بالمائة، مستنتج من الاتجاه الأسّي للمسار التاريخي للسعر الذي كشفت عنه بيانات المدة 1972-2016 التي عرضها الشكل (1). وهو أدنى من نمو السعر باستبعاد التضخم، 1.976 بالمائة سنوياً، من معادلة الاتجاه الأسّي في الشكل (7) لنفس المدة الزمنية. أما نقطة إنطلاق السعر فهي متوسط الشهر الأخير من عام 2017 لسعر النفط العراقي. بمعنى ان صادرات وإنتاج النفط بأكمله محسوب بالسعر الذي به تقيم الصادرات العراقية. ولتقدير الاستخدام المحلي للنفط الخام، أي الذي يجهز للمصافي وجهات أخرى، فقد استندنا إلى دراسة الطلب على المنتجات النفطية في العراق الذي، يبينه الشكل (2) ومعدل نموه السنوي 3.084 بالمائة، لحساب كمية النفط المطلوب تصنيعها محلياً في سنة الهدف. ومن المعلوم ان العراق لا يصنع محلياً من النفط الخام ما يكفي لتلبية كل الطلب على المنتجات بيد ان السيناريو يفترض ذلك لعام 2040 ويتحرك نحوه عبر مسار تدريجي. ونفترض امكانية استعادة أقصى استخدام محلي في السنوات القريبة الماضية وهو 613 ألف برميل يومياً لنجعله من أهداف عام 2018، وهو أدنى من الطلب على المنتجات النفطية إذ يُستورد الفرق، وقد لا يتحقق في نفس السنة لكن ذلك الاجراء يساعد على رسم المسار وصولاً إلى الهدف النهائي وهو 2 مليون برميل يومياً عام 2040 تصنع محلياً من النفط الخام. وهكذا يصبح معدل النمو لما يستخدم داخلياً 5.522 بالمائة سنوياً، نتيجة الانتقال من وضع ابتدائي منخفض، وبإضافة هدف التصدير 6 مليون برميل يومياً عام 2040 يصل النفط المنتج نحو 8 مليون برميل يومياً في العام الأخير للسيناريو. وإن إنتاج 8 مليون برميل يومياً من النفط الخام ليس بعيداً عن التقديرات التي وردت في استراتيجية الطاقة وما كان ينشر أثناء النقاش حول جولات التراخيص، لكن ثمة ذروة لإنتاج النفط الخام في العراق لا يتجاوزها ولا يمكنه الاستمرار عليها لمدة تطول، ونرجح انها تدور حول 8 مليون برميل يومياً.

شكل رقم (1)

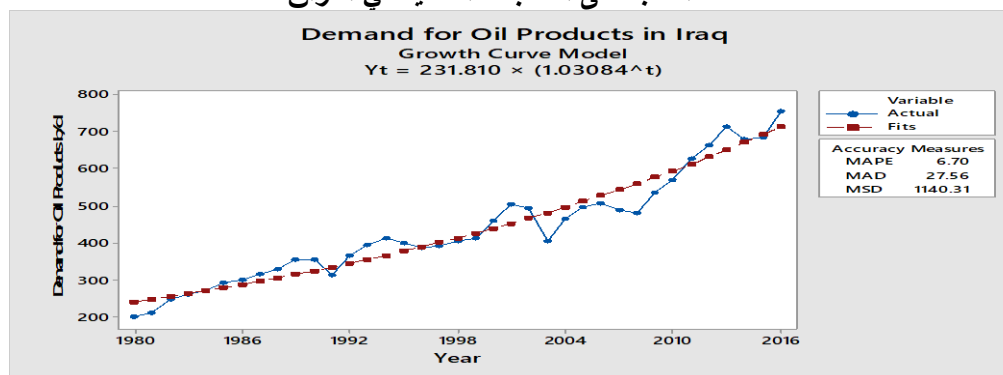
سعر النفط الحقيقي مجرداً من التضخم واثراً تقلبات أسعار الصرف



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (2).

ونظرا لطبيعة النفط الخام كونه سلعة متاجر بها دوليا، ويمكن الاختيار بين تصنيعه داخليا أو تصديره واستيراد المنتجات، أو تصنيع كمية اضافية على الطلب المحلي وتصديرها، جرى تسعير كل النفط المنتج بنفس السعر. ليخضع حساب القيمة المضافة للنفط المصدر والمنتج محلياً لأسس موحدة، ويمكن كذلك اتباع طريقة أخرى لتقدير القيم المضافة مع الحفاظ على وتائر النمو في هذا السيناريو. ان تصدير كمية أكبر أو أقل من النفط لا تؤثر في هذا السيناريو مباشرة على هدف نمو القطاع غير النفطي، لكن بصورة غير مباشرة طالما ان ايراد الصادرات يتحكم في سقف الأنفاق الحكومي الممكن وما يتاح من العملة الأجنبية، ولذلك ينعكس على المقادير التوازنية من الإيرادات غير النفطية والصادرات من غير النفط الخام التي سيأتي الحديث بشأنها.

شكل رقم (2) الطلب على المنتجات النفطية في العراق



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (2).

جدول رقم (1) انتاج النفط الخام في العراق وصادراته في سيناريو النمو حتى نهاية عام 2040

السنة	صادرات النفط مليون برميل في اليوم	النفط الخام المستخدم داخل العراق، مليون برميل في اليوم	إنتاج النفط الخام مليون برميل في اليوم	سعر النفط الحقيقي الثابت بدولار 2017 دولار للبرميل	قيمة النفط المنتج بالسعر الحقيقي مليار دولار
2017	3.62	0.58	4.20	60.00	91.91
2018	3.70	0.61	4.31	60.82	95.67
2019	3.78	0.65	4.43	61.64	99.58
2020	3.86	0.68	4.55	62.48	103.67
2021	3.95	0.72	4.67	63.33	107.92
2022	4.04	0.76	4.80	64.19	112.39
2023	4.13	0.80	4.93	65.06	117.05
2024	4.22	0.85	5.07	65.95	121.92
2025	4.31	0.89	5.21	66.84	127.01
2026	4.41	0.94	5.35	67.75	132.32
2027	4.51	1.00	5.50	68.67	137.88
2028	4.61	1.05	5.66	69.60	143.69
2029	4.71	1.11	5.82	70.55	149.79
2030	4.81	1.17	5.98	71.51	156.16
2031	4.92	1.23	6.16	72.48	162.83
2032	5.03	1.30	6.33	73.47	169.79
2033	5.14	1.37	6.52	74.46	177.10
2034	5.26	1.45	6.71	75.48	184.74
2035	5.38	1.53	6.90	76.50	192.75
2036	5.49	1.61	7.11	77.54	201.18
2037	5.62	1.70	7.32	78.60	209.96
2038	5.74	1.80	7.54	79.66	219.18
2039	5.87	1.90	7.77	80.75	228.85
2040	6.00	2.00	8.00	81.84	238.98
معدل النمو السنوي %	2.23	5.52	2.84	1.359	4.24

المصدر: تقديرات الباحث.

لا بد من التمييز بين صادرات النفط الخام وبقية الإنتاج المحلي عند التقييم بوحدات ثابتة القوة الشرائية لأعداد التصورات الاقتصادية المستقبلية. ولقد قيم ناتج القطاع غير النفطي، في هذا السيناريو، بالقوة الشرائية المحلية للدينار في السنة الممثلة للوضع الابتدائي، عام 2017، اما التعبير عنه بالدولار فلا يعدو استخدام سعر صرف الدولار بالدينار في تلك السنة، وللمقارنة بين المستهدف في المسار والواقع تحوّل الدولارات إلى دنانير سنة الأساس حسب سعر الصرف المعلوم. اما قيمة صادرات النفط فقد قيمت بالقوة الشرائية الدولية للدولار في سنة أساس السيناريو. وذلك لأن مقياس القوة الشرائية للدينار هو المستوى العام للأسعار في العراق لكونه محسوباً بموازين سلة الإنتاج، أو الاستهلاك، العراقية. ولذلك يتساقق نمو الناتج المحلي بأسعار سنة الأساس مع نمو الدخل الحقيقي لذلك الناتج، غير النفطي، ولا غضاضة في التقييم بأسعار ثابتة لهذا السبب.

أما صادرات النفط فإن تقييمها بسعر البرميل في سنة الأساس لا يدعمه سند نظري ولا واقعي لأن حركة الدخل الحقيقي للناتج غير النفطي تعبر عنها كمية الناتج، لكن حركة الدخل الحقيقي لصادرات النفط لا تعبر عنها كمية الصادرات بل القوة الشرائية الدولية للدخل المكتسب منها. ان تقييم صادرات النفط في الخطط بسعر البرميل لسنة الأساس أو حساب ناتج النفط بأسعار البرميل لسنة الأساس لا تعبر عن حقيقة اقتصادية، وهي سبب هذا الأنقصام المعيب بين بيانات الناتج وما يجري للعراق والدول النفطية من تقلبات احوالها الاقتصادية.

ولذلك اعتمدنا نمواً للسعر الحقيقي للنفط بمعنى ان سعر المستقبل يطرح منه أثر الضخم على الدولار وأيضاً انخفاض القوة الشرائية للدولار نتيجة تغيرات أسعار صرفه تجاه العملات الأخرى. ولحساب القيمة المضافة في قطاع النفط الخام قدرت مستلزمات الإنتاج للبرميل 6 دولار وتتضمن أجرة الخدمة للشركات المتعاقدة، بصفتها مستلزمات خدمية وبذلك لا تعد من بنود القيمة المضافة.

2. سيناريو النمو وتكوين رأس المال:

في كل الأحوال صار من الواضح ان مورد النفط الخام لا يكفي مصدراً وحيداً للعملة الأجنبية ورئيسياً لتمويل الأنفاق الحكومي، وكلما تأخر العراق عن المباشرة بتطوير جذري في قدرات الإنتاج السلعي غير النفطي وعلى نحو أخص الصناعة التحويلية تشدد ازماته وتزايد صعوبات النهوض. وأيضاً، وهذا في غاية الأهمية، ليس بوسع العراق تبني استراتيجية للتنمية تعتمد على تحجيم الاستهلاك ومستوى من المعيشة يتحرك ببطء في الخلف على مسار التراكم الرأسمالي، وليس أمامه من فرصة للرخاء سوى اعتماد الكفاءة وسبل الارتقاء بها رافداً للنمو الاقتصادي. ونقطة البدء على هذا الاتجاه

التمييز بعنق بين تمويل الأنفاق على الاستثمار، وهي السياسة المعتمدة لحد الآن، وفعل الاستثمار هو تشييد وتطوير البناء التحتي وإقامة الطاقات الإنتاجية الجديدة، وعندما تتحول الحكومة نحو فعل الاستثمار وتكدرح لأستقصاء الكفاءة في هذا النطاق ويكون التمويل والأنفاق تابعا لشروطها، أي الكفاءة، فتلك بشارة صادقة تُعد الأفضل. وسيناريو النمو الذي يقدم تدريجيا لاقيمة لحساباته ان لم يستحضر هذا المبدأ الجوهرى لضمانة استدامة النمو.

اعتمد حساب نمو الناتج غير النفطي على معاودة Iteration وصولا إلى التناسب الملائم بين نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى صافي الناتج، ونسبة رأس المال إلى صافي الناتج، مع ملاحظة مسارات التجربة الدولية. وذلك مع الحرص على إبقاء نسبة تكوين رأس المال الثابت في القطاع غير النفطي إلى ناتج القطاع دون 38 بالمائة، وفي نفس الوقت محاولة رفع نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج الكلي لتتجاوز 25 بالمائة، وذلك يأتي من أهمية الملاءمة بين الضغوط المعتدلة للنشاط الاستثماري على الطاقات الإنتاجية المحلية وفي نفس الوقت الانتفاع من مورد النفط في تمويل مستوى من الاستثمار يساعد على تسريع بناء الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد غير النفطي. واستقر السيناريو على هذه العلاقة بين الناتج، النفطي وغير النفطي، والاستثمار والنمو، كي يبلغ معدل نمو الناتج الكلي الإجمالي 6.81 بالمائة سنويا وغير النفطي 8.037 بالمائة سنويا، كما سيتضح تدريجيا.

يبدء السيناريو في القطاع غير النفطي من دالة انتاج بسيطة وعلى أساس التناسب الثابت بين رأس المال K و صافي الناتج المحلي Y عبر مسار الزمن t

$$Y_t = Q K_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث Q معكوس نسبة رأس المال إلى الناتج الصافي وهي 3.4 لتكون Q 2.941 ويعبر رأس المال K، إضافة على الموجودات الثابتة بالقوة الشرائية لسنة أساس السيناريو، عن جميع القوى التقنية والبشرية والتنظيمية الفاعلة في العمليات الإنتاجية. فهو قيمة وفي نفس الوقت مقياس Index لجميع تلك العوامل. ومن المعادلة (1) يكون معدل نمو رأس المال هو في نفس الوقت معدل نمو صافي الناتج، وبذلك تكون الزيادة الصافية في رأس المال ΔY 3.4. وان النشاط الاستثماري يحقق تلك الزيادة الصافية ويعوض الأندثار في رأس المال خلال عمره الإنتاجي وهو بالمتوسط 25 سنة. أي ان نسبة الأندثار 4 بالمائة من رأس المال القائم. وتبعا لذلك يصبح تكوين رأس المال الثابت المحلي الصافي FCF :

$$FCF_t = 3.4 \Delta Y_t \dots\dots\dots (2)$$

وبالقسمة على Y_t مع غض النظر عن الفارق الزمني بين الاستثمار وزيادة الناتج، في هذه المعالجة الرياضية، لأيضاح العلاقة :

$$FCF_t/Y_t = 3.4 \Delta Y_t / Y_t = 3.4G_y \dots\dots\dots(3)$$

حيث يرمز G_y إلى معدل نمو صافي الناتج المحلي، والعلاقة 3 متماثلة مع معادلة هارود - دومار للنمو لكنها مفهومة بالمضمون الذي تقدم. ومنها ان النمو يتناسب صعودا ونزولا مع نسبة صافي تكوين رأس المال إلى صافي الناتج. وعند اضافة الأندثار D إلى الناتج الصافي Y وإلى صافي تكوين رأس المال الثابت ننقل إلى الإجمالي لكليهما وهو المعروض في جداول السيناريو حسب المتعارف عليه في الأطر الكلية لخطط التنمية وبيانات تكوين رأس المال التي تنشرها أجهزة الأحصاء بالأجمالي.

ولقد استقرت المعاودة، في هذا السيناريو، على نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP للأقتصاد عدا النفط الخام بمعدل 8.037 بالمائة سنويا. فما هي نسبة تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي $GFCF$ المطلوبة والمتناسبة مع معدل النمو، والمعادلات التالية تجيب عن هذا السؤال.

$$GDP_t = Y_t + D_t = Y_t + 0.04 (3.4) Y_t = Y_t (1.136) \dots\dots\dots (4)$$

لأن D بنسبة 4 بالمائة من رأس المال والأخير 3.4 مرة بقدر الناتج، ومن المعادلة 4 يتضح كيف ان الناتج الإجمالي ينمو بمعدل نمو الناتج الصافي G_y . ومن المعادلات آنفا نتوصل إلى:

$$GFCF = 3.4(1/1.136) \Delta GDP + 0.136 (1/1.136) GDP \dots\dots\dots (5)$$

$$GFCF/GDP = (1/1.136)(3.4 G_y + 0.136) \dots\dots\dots (6)$$

المعادلة 6 هي نسبة تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في الأقتصاد عدا النفط الخام إلى الناتج المحلي الإجمالي غيرالنفطي، ومنها تكون تلك النسبة 36.026 بالمائة بالمتوسط عبر مسار السيناريو. وعند ملاحظة الجداول نجد ان النسب السنوية تتراوح حول هذا المتوسط آخذين بالاعتبار التكيف التدريجي لتجاوز الوضع الابتدائي نحو الهدف. وللمقارنة بين هذه المقاربة والحساب الدارج للعلاقة بين تكوين رأس المال والنمو نبين ان ما يسمى معامل رأس المال والمقصود به $GFCF/\Delta GDP$ في هذا السيناريو مقدارها 4.4825 ، وهذه النسبة ليست مرتفعة كما سوف نلاحظ من بيانات التجربة الدولية، بل هي مع ذلك قد يتجاوزها الواقع وينخفض النمو عند اغفال أهمية استمرار التركيز على رفع الكفاءة.

ومن حسابات السيناريو آنفا صار من الواضح ان نسبة تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي عندما تصل إلى 11.97 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 12 بالمائة منه، وكلاهما في الأقتصاد عدا النفط الخام، يكون النمو الأقتصادي قد توقف، والجهد الأستثماري عندما ينخفض عن هذه النسبة لا يكفي لتعويض الأندثار، أي يدخل الأقتصاد غير النفطي في مرحلة تآكل رأس المال. ونخلص من ذلك، ولأقرب وحدات مئوية، إلى اعتماد نمو للناتج غير النفطي 8 بالمائة ونسبة تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي 36 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وأن نمو الناتج غير النفطي

سيكون للصافي والأجمالي معا. وفيما بعد تجري اختبارات لمعدل النمو، وكما سلف كان النمو نتيجة معاودات للحساب وخلاصة النتيجة عرضناها فيما تقدم.

جدول رقم (2)

قيمة صادرات النفط والنتائج المحلي الإجمالي

السنة	قيمة النفط المصدر/مليار دولار	النتائج المحلي الأجمالي في النفط الخام مليار دولار	النتائج المحلي الإجمالي غير النفطي مليار دولار	النتائج المحلي الإجمالي مليار دولار	نسبة الناتج المحلي غير النفطي إلى الناتج المحلي %
2018	82.0	86.3	119.3	205.6	58.0
2019	85.0	90.0	129.4	219.4	59.0
2020	88.1	93.9	140.2	234.1	59.9
2021	91.3	97.9	151.9	249.8	60.8
2022	94.6	102.2	164.6	266.8	61.7
2023	98.0	106.7	178.1	284.8	62.5
2024	101.6	111.4	192.8	304.2	63.4
2025	105.2	116.2	208.5	324.7	64.2
2026	109.0	121.3	225.4	346.7	65.0
2027	113.0	126.6	243.7	370.3	65.8
2028	117.0	132.2	263.3	395.5	66.6
2029	121.3	138.1	284.4	422.5	67.3
2030	125.6	144.2	307.1	451.3	68.0
2031	130.2	150.5	331.5	482.0	68.8
2032	134.9	157.3	357.8	515.1	69.5
2033	139.8	164.3	386.0	550.3	70.1
2034	144.9	171.6	416.3	587.9	70.8
2035	150.1	179.3	449.0	628.3	71.5
2036	155.5	187.5	484.0	671.5	72.1
2037	161.1	195.9	521.6	717.5	72.7
2038	167.0	204.9	562.1	767.0	73.3
2039	173.0	214.2	605.5	819.7	73.9
2040	179.2	224.0	652.2	876.2	74.4
معدل النمو السنوي %	3.62	4.42	8.04	6.81	

المصدر: تقديرات الباحث.

جدول رقم (3)

تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي والنقل النسبي للجهد الاستثماري

السنة	تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في الاقتصاد عدا النفط بمليارات الدولارات	تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في النفط الخام بمليارات الدولارات	مجموع تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات	نسبة تكوين رأس المال الثابت غير النفطي إلى الناتج غير النفطي %	نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2017	39.9	5.0	44.9	36.3	23.3

2018	45.6	5.1	50.7	38.2	24.7
2019	49.2	5.2	54.3	38.0	24.7
2020	53.0	5.3	58.3	37.8	24.9
2021	57.1	5.4	62.5	37.6	25.0
2022	61.5	5.6	67.1	37.4	25.1
2023	66.3	5.7	72.0	37.2	25.3
2024	71.4	5.8	77.2	37.0	25.4
2025	76.8	6.0	82.8	36.8	25.5
2026	82.7	6.1	88.8	36.7	25.6
2027	89.0	6.3	95.3	36.5	25.7
2028	95.8	6.4	102.2	36.4	25.8
2029	103.0	6.6	109.6	36.2	25.9
2030	110.8	6.8	117.6	36.1	26.1
2031	119.2	7.0	126.1	36.0	26.2
2032	128.1	7.1	135.3	35.8	26.3
2033	137.7	7.3	145.1	35.7	26.4
2034	148.1	7.5	155.6	35.6	26.5
2035	159.1	7.7	166.9	35.4	26.6
2036	171.0	8.0	178.9	35.3	26.6
2037	183.7	8.2	191.9	35.2	26.7
2038	197.4	8.4	205.8	35.1	26.8
2039	212.0	8.6	220.7	35.0	26.9
2040	227.7	8.9	236.6	34.9	27.0
معدل النمو بالمائة سنوياً	7.652	2.556	7.313		

المصدر: تقديرات الباحث.

ينمو تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في الاقتصاد غير النفطي بمعدل سنوي 7.652 وهو أدنى من معدل نمو الناتج غير النفطي، وتراوحت نسبته بين 38.2 بالمائة و 34.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وباتجاه نازل، وهذه المؤشرات من جملة اختبارات السيناريو وتدل على سلوك استقراري ينطوي على فرصة لتحسن الكفاءة والتي تتوقف عليها إمكانية التطور الاقتصادي في نهاية المطاف.

ويتحكم مجموع تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الكلي بين 23.3 بالمائة إلى 27.0 بالمائة وهو نمط إيجابي، ايضاً، إذ يعكس تزايد ثقل القطاع غير النفطي والذي ينمو بأسرع من نمو الناتج الكلي. أما الاستثمار النفطي فيتحرك بوتيرة أعلى قليلاً من نمو الإنتاج النفطي بسبب تزايد الاستثمار لتعويض الطاقات الاستخراجية المندثرة مع تزايد حجم الطاقة الاستخراجية وهو صحيح. ويمكن إعادة

عرض الجهد الاستثماري الموافق للنمو المقترح في الجدول (4) التالي على مدد زمنية جزئية لمعرفة الحجم التي التي تضطلع بها الخطط الخمسية والآماد المتوسطة .

جدول رقم(4)

تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي حسب الفترات والمتوسطات السنوية للسيناريو

تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات بالقوة الشرائية لعام 2017					السنوات
المتوسط السنوي		المجموع لكل المدة			
الأقتصاد	القطاع	في الأقتصاد	النفط	القطاع	
الوطني	غير النفطي	الوطني	الخام	غير النفطي	
58.6	53.3	292.9	26.6	266.4	2018 2022
70.9	65.3	709.0	56.5	652.6	2018 2027
79.9	74.0	1038.4	76.3	962.2	2018 2030
98.2	91.9	1767.4	112.9	1654.4	2018 2035
121.8	115.1	2801.3	155.0	2646.2	2018 2040

المصدر: تقديرات الباحث.

وان توزيع مهام الاستثمار بين الدولة والقطاع الخاص ليست محددة مسبقا في العراق بل هي نتيجة لخصائص الأقتصاد الوطني المعروفة بالإضافة إلى مسؤولية الدولة عن البناء التحتي والخدمات العامة وقطاع الطاقة من النفط والغاز ومنتجاتهما والكهرباء . وفي السنوات الأخيرة تعثر الاستثمار الممول من الموازنة العامة لعجز الإيرادات، والاستثمار الخاص ضعيف ويتركز في أنشطة النقل والتجارة والسكن وأخرى خدمية. ويقترب الأسهم المتوقع للموازنة العامة في مجموع الاستثمار من 60 بالمائة بالمتوسط وكانت ادارة برامج الاستثمار العام واطئة الكفاءة ولا زالت تفتقر إلى الوضوح والاتجاه.

الاستثمار المبين في هذا السيناريو يفترض وجود قدرات في التشييد وتطوير البناء التحتي وإقامة منظومات معقدة تقنيا في الطاقة والأنتاج الصناعي. والمشكلة ليست في ضآلة تلك القدرات بل لم يتبلور، لحد الآن ، في الأوساط المهنية لدوائر القرار والأستشارة، منحى في التفكير يقدم دليلا يقود

عملية تكوين منشآت أو شركات قادرة على التشييد وتطوير البناء التحتي لضمان انطلاق واستمرار الجهد الاستثماري الذي يفترضه هذا السيناريو.

ولغياب تلك القدرات، مع التخلف المريع في دوائر ادارة المشاريع العامة والرقابة الهندسية والكفوية عليها، كانت النتيجة ضياع فرصة انتفاع التنمية المنتظرة من إيرادات النفط في صعودها بين عامي 2004 و 2013 مثلما ضيعت الحروب فرصة الأزدهار النفطي الأولى في سبعينيات القرن الماضي .

3. الصادرات دون النفط الخام والأيرادات غير النفطية:

ولأستكمال ايضاح روابط النمو نعيد طرح المشكلة الرئيسية في صعوبة تمويل الأنفاق العام وانعدام موارد العملة الأجنبية من خارج صادرات النفط. ولأهميتها وخطورة التغاضي عنها في استراتيجيات التنمية وسياسة الأقتصاد نقاربها بأسلوب نستغني معه عن الحاجة إلى دقة بيانات الوضع الأبتدائي. وبملاحظة التجربة الدولية (الفصل التاسع ، 8) نعرض في التالي مؤشرات أخرى للعلاقة بين النمو وحركة التجارة الخارجية والأنفاق الحكومي في الجدول (5) :

جدول رقم (5)
مؤشرات النمو والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية لأطول فترة توفرت عنها بيانات
منذ عام 1960 في دول مختارة والعالم

الدولة والمؤشرت	معدلات النمو السنوية من معادلات الاتجاه الأسي %				مرونة الطلب الدخلية على الاستيرادات	مرونة الطلب الدخلية على الإنفاق الحكومي النهائي الاستهلاكي
	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة	نسبة قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
شيلي	4.2	5.74	1.77	1.04	1.42	1.01
اكوادور	3.80	2.70	1.38	1.17	1.36	1.04
اليونان	2.55	1.61	1.36	1.39	1.53	1.55
اليابان	3.33	1.68	1.00	1.12	1.20	1.34
كوريا الجنوبية	7.9	3.51	1.02	1.01	1.22	1.08
تركيا	4.43	6.51	3.40	1.01	1.77	1.17
اسبانيا	3.11	2.91	2.14	1.60	1.69	1.52
اندونيسيا	5.42	8.13	1.48	1.00	1.27	1.00
العالم	3.34	-	1.75	1.00	1.53	1.12

المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من (3).

يوضح الجدول (5) حقائق أساسية في اقتصاد العالم المعاصر ومنها ان الاستيرادات والإنفاق الحكومي تتزايد نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذا ليس من السهل ابداء الحفاظ على معدل نمو للإنفاق الحكومي والاستيرادات مقاربا لنمو الناتج المحلي ناهيك عن تمني انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى العالم بالمتوسط ونتيجة لذلك التسارع كانت مرونة الطلب الدخلية على الاستيرادات من السلع والخدمات حوالي 1.5 بمعنى عند تبني معدلا لنمو الناتج المحلي 6 بالمائة لا بد من ضمان نمو دخل الصادرات بحوالي 9 بالمائة من اجل تمويل للمستوردات دون ازمات وطلب مساعدات وقروض بشروط ثقيلة. ذلك على مستوى العالم بالمتوسط وعلى صعيد الدول كانت ادنى مرونة طلب دخلية على الاستيرادات في اليابان 1.2 واعلاها في تركيا 1.77 والتي يتطلب نمو اقتصادها بمعدل 5 بالمائة تزايد الصادرات بما يقارب 9 بالمائة حسب شروط التوازن وعلى فرض الانطلاق من وضع ابتدائي توازني.

وان حقيقة ميل الطلب على المدفوعات الخارجية لتجاوز موارد الصادرات، واستمرار الضغوط على المزيد من الإنفاق الحكومي معروفة في العالم النامي والدول العربية حتى في أعوام الفورة النفطية الأولى. فقد تجاوز معدل نمو الاستيرادات نمو الصادرات وكلاهما والاستهلاك العام كانت معدلات نموها اعلى من

النتاج المحلي الإجمالي، وجميعها بالأسعار الجارية للسنوات 1970 - 1983 لمجموع الدول العربية، والتي شهدت، في تلك السنوات، قفزة لم يسبق لها مثيل في أسعار النفط وإيراداته (مصدر البيانات 13).

من بيانات OPEC، (2)، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق لدول المنظمة بين عامي 1960 و 2016 بمعدل 8.81 بالمائة سنوياً من دالة الاتجاه الأسي، ونمو الاستيرادات 9.78 بالمائة لنفس المدة أي ان مرونة الطلب الداخلية على المستوردات 1.11. علما ان صادرات المنظمة من النفط لا تتطلب بذاتها استيراد مدخلات، إذ مع الهيمنة النفطية تكون الاستيرادات في الغالب من السلع النهائية. أي لا يتعرض الاقتصاد النفطي للضغوط التي واجهتها الدول الناهضة ومع ذلك تتجه الاستيرادات لتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول النفط. وفي العراق، من البيانات في ذات المصدر وللمدة ذاتها كان معدل نمو الناتج 7.072 بالمائة سنوياً، ونمو الاستيرادات 8.860 سنوياً وبذلك تكون مرونة الطلب الداخلية على المستوردات 1.25. لذا عندما تُعتمد مرونة مكافئة على الاستيرادات في الأمد البعيد يقتضي ذلك ضمنا حزمة من السياسات التي تساعد على خفض وتائر الطلب على العملة الأجنبية، من جهة، مع العمل على تنمية قاعدة عريضة للصادرات غير النفطية تُسابق نمو الناتج المحلي لتحرير الاقتصاد الوطني من القيود المحتملة لميزان المدفوعات (

435- 490 PP، 8). وفي الجدول 5 مؤشر يدل على مرونة طلب دخلية على الأنفاق الحكومي أكثر من الواحد الصحيح ايضاً. وفي الجداول (6) و (7) في التالي افترضنا ان الوضع الابتدائي في ميزان المدفوعات الخارجية توازنياً، ويستند هذا الفرض إلى ان الاحتياطات الدولية للبنك المركزي لم تعد كبيرة والباقي منها قد يكافئ التزامات خارجية نشأت بعد عام 2003 اضافة على تدفقات أخرى داخلية وعادة ما يتجرّد حساب الأمد البعيد عنها، وفي ذات الوقت اتسمت السنوات الأخيرة بالتقشف في جانب الاستثمار بحيث يمكن القول ان تلك السياسات قد أنطوت على عجز مكبوح. أما في الأنفاق الحكومي فقد اخترنا ان التوازن في الوضع الابتدائي كان المورد النفطي مضافاً إليه 10 بالمائة منه لتسهيل الحساب. ولأظهار النطاق الأوسع للمسارات الممكنة تراوحت مرونة الطلب الداخلية المفترضة بين 0.7 و 1.3، ومن المعلوم ان مرونة طلب دخلية بمقدار 0.7 تحاكي نمطا في تقييد الأنفاق الحكومي والطلب على المستوردات والمدفوعات الخارجية الأخرى شديد القسوة بسياسات قد لا تتوفر أدواتها في العراق، وقد كشف الحساب عن الأهمية الحاسمة لتصميم برامج الاستثمار والسياسات الاقتصادية نحو بناء قاعدة انتاجية قادرة على التصدير وتحمل نسب ضربية عالية. وعلى الأرجح من الأفضل بناء التصور الاستراتيجي على مرونة طلب دخلية على الأنفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية بين 0.9 و 1.1 في العراق، والأول قد يمكن التزامه مع سياسات ترشيد الأنفاق وتهذيب الطلب على العملة الأجنبية والثاني

اعتيادي. ومن ملاحظة الجدول (6) إنه كلما ارتفعت مرونة الطلب الدخلية مع نفس معدل نمو الناتج اتسعت الفجوة بين مسار الصادرات النفطية والطلب على العملة الأجنبية ما يتطلب توجيه استثمارات أكثر تستهدف إقامة طاقات انتاجية للتصدير خارج النفط الخام. ومع مرونة مكافئة، والتي تعرف المسار الوسيط من بين البدائل، يتطلب الأمر في عام 2040 ان تبلغ الصادرات غير النفطية مقدارا مقاربا للصادرات النفطية، 102 بالمائة منها، عند التزام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السيناريو. وعند زيادة معدل النمو إلى 8.81 أي بوحدين مئوية فوق السيناريو، وعندما تكون مرونة الطلب الدخلية على المدفوعات الخارجية مكافئة يزداد مقدار الصادرات غير النفطية بالحجم التوازني إلى 209 بالمائة من الصادرات النفطية المقدرة في السيناريو. فهل يكفي هذا لعناية أولي الأمر بمدى خطورة اهمال التصنيع من أجل الصادرات على مستقبل الأمن الاقتصادي للعراق.

جدول رقم (6)

الصادرات من غير النفط الخام

الصادرات غير النفطية% من قيمة صادرات النفط انطلاقا من وضع ابتدائي توازني لسنوات مختارة								مرونة الطلب الدخلية
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.81 % سنويا				معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.81% سنويا				
2040	2035	2030	2025	2040	2035	2030	2025	
76	55	37	22	29	22	16	9	0.7
156	109	70	39	40	30	21	12	0.9
209	142	89	48	102	73	49	28	1
272	180	110	58	133	94	61	34	1.1
437	273	159	79	212	144	90	49	1.3

المصدر: اعداد الباحث.

ونظرا لأختلاف الوضع الابتدائي للأنفاق الحكومي نجد من الجدول (7) ان المرونة المكافئة تعني الحاجة إلى إيرادات غير نفطية بمقدار حوالي 121 بالمائة من الإيرادات النفطية عام 2040 وحتى في المدى المتوسط، عام 2025 ، يقتضي الأمر بلوغ الإيرادات غير النفطية 40 بالمائة من الإيرادات النفطية وذلك حسب معدل النمو في السيناريو. أما عند ارتفاع معدل النمو إلى 8.81 والمرونة المكافئة فالإيرادات غير النفطية بالمقدار التوازني تصل إلى حوالي 239 بالمائة من الإيرادات النفطية وفي عام 2025 تبلغ 63 بالمائة منها. وهكذا يتبين ان الصادرات السلعية من غير النفط الخام والإيرادات غير النفطية أكبر وأخطر من الإشارة إليها على هامش وثائق استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية، بل أصبح من اللازم اتخاذها محورا رئيسا لتقييم البرامج والمشاريع.

جدول رقم (7)

الإيرادات غير النفطية مع مرونة طلب دخلية على الأنفاق الحكومي متفاوتة

مرونة الطلب	الإيرادات غير النفطية نسبة إلى الإيرادات النفطية % لسنوات مختارة
-------------	--

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.81 % سنويا				معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.81 % سنويا				الدخلية
2040	2035	2030	2025	2040	2035	2030	2025	
92.3	70.3	50.8	33.6	41.7	34.1	26.9	20.1	0.7
180.8	129.0	86.8	52.4	90.7	69.2	50.1	33.2	0.9
238.5	165.1	107.6	62.6	120.9	89.9	63.1	40.2	1
307.5	206.5	130.6	73.5	155.7	112.9	77.2	47.5	1.1
487.9	308.4	183.7	97.1	241.6	167.0	108.7	63.1	1.3

المصدر: اعداد الباحث.

4. معدل العائد الداخلي للمشروع الاستثماري النمطي:

وبعد دراسة علاقات النمو بمتغيرات رأس المال والناتج والعمل نتساءل عن معدلات العائد للمستثمر وهي مضمرة في السيناريو، وهذه يُكشف عنها بالمشروع الممثل للسيناريو وبالمعاملات الرئيسية التي بني عليها، وهي ان نسبة رأس المال الصافي إلى صافي القيمة المضافة 3.4 أي ان استثمار 340 مليون دولار في المشروع الممثل ينتظر تدفقات سنوية من صافي قيمة مضافة بمقدار 100 مليون دولار مضافا إليها الأندثار طيلة العمر الإنتاجي للمشروع الأنموذجي وهي 25 عاما. وسوف يعتمد معدل العائد على نسبة تعويضات المشتغلين من القيمة الأمضافة الصافية، من جهة، وحصة الضريبة من صافي الفائض بعد تسديد تعويضات المشتغلين. ولأن المشروع النمطي هذا تكون تدفقاته السنوية بمقدار ثابت فان صافي القيمة الحالية يحسب بالمعادلة التالية:

$$NPV = C \left(\frac{1 - (1 + i)^{-n}}{i} \right) - K \quad \dots\dots\dots(11)$$

إذ إن NPV صافي القيمة الحالية للمشروع ، C التدفق السنوي من صافي الفائض بعد الضريبة والأندثارات ، i سعر الخصم ، n عدد السنوات وهي 25 في السيناريو ، K رأس المال المستثمر في المشروع .

ونعرض في التالي جدولا بصافي القيمة الحالية مقسومة على رأس المال أي نسبة صافي القيمة الحالية في المعادلة (11) إلى رأس مال المشروع النموذجي والذي يعادل 3.4 مرات بقدر صافي القيمة المضافة السنوية.

وقد جرى حساب صافي القيمة الحالية ومعدلات العائد الداخلي على مراحل: أولها استبعاد تعويضات المشتغلين ليبقى صافي الفائض وهو صافي التدفق السنوي للمستثمر قبل الضريبة؛ ثم طرح الضريبة من صافي الفائض ويضاف الأندثار للوصول إلى التدفق السنوي للمستثمر؛ وبعد ذلك تستخدم المعادلة (11) للوصول إلى صافي القيمة الحالية للمشروع ولتجريد المشروع من الحجم يقسم صافي القيمة

الحالية على رأس المال المستثمر. وتجري هذه العملية على كافة بدائل أسعار الخصم لكل من النسبتين المفترضتين لتعويضات المشتغلين .

ويعرض الجدول رقم (8) هذه النتائج ومؤشراته مناسبة لتقديم دليل لسياسة الاستثمار تمثل سيناريو النمو والبرنامج الاستثماري المطلوب على المستوى الوطني.

جدول رقم (8)

نسب صافي القيمة الحالية إلى رأس المال المستثمر %
في المشروع الممثل لسيناريو النمو

نسبة الضريبة من صافي الفائض 35%		نسبة الضريبة من صافي الفائض 25%		نسبة الضريبة من صافي الفائض 15%		سعر الخصم %
تعويضات المشتغلين من صافي القيمة المضافة %		تعويضات المشتغلين من صافي القيمة المضافة %		تعويضات المشتغلين من صافي القيمة المضافة %		
60%	40%	60%	40%	60%	40%	
14.4	52.0	26.0	69.3	37.5	86.6	9
5.7	40.4	16.4	56.4	27.1	72.5	10
-1.9	30.3	8.0	45.2	17.9	60.0	11
-8.7	21.3	0.6	35.2	9.8	49.0	12
-14.6	13.4	-6.0	26.3	2.6	39.3	13
-20.0	6.3	-11.9	18.5	-3.8	30.6	14
-24.7	0.0	-17.1	11.4	-9.5	22.8	15
-29.0	-5.7	-21.8	5.1	-14.6	15.8	16
-32.8	-10.8	-26.1	-0.6	-19.3	9.6	17
-36.3	-15.4	-29.9	-5.8	-23.5	3.9	18
-39.5	-19.6	-33.4	-10.5	-27.3	-1.3	19
10.75	15.00	12.91	16.89	13.41	18.75	معدل العائد الداخلي %

المصدر: إعداد الباحث.

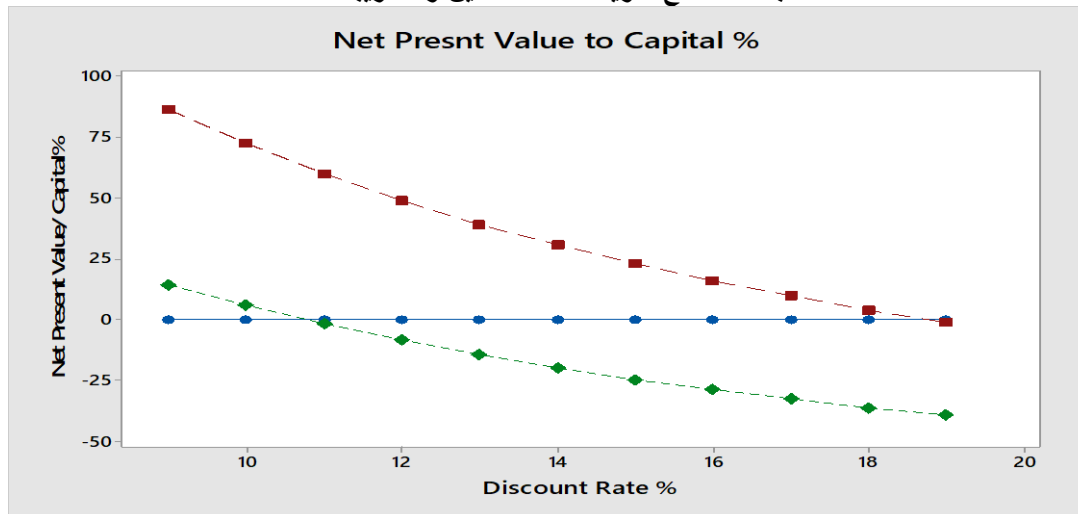
تفاوتت نسبة تعويضات المشتغلين من القيمة المضافة بين 40 بالمائة و60 بالمائة أي يبقى للمستثمر قبل الضريبة 60 بالمائة و40 بالمائة من القيمة المضافة الصافية فائضا على التوالي. وهناك ثلاثة مستويات للضريبة، 15 بالمائة و25 بالمائة و35 بالمائة من الفائض الصافي ، ثم تضاف الأندثارات إلى ما بقي من صافي الفائض بعد الضريبة وتخصم لتكون بقيمتها الحالية،

وتطرح قيمة رأس المال المستثمر في السنة صفر من القيمة الحالية للتدفقات في سنوات العمر الإنتاجي للمشروع، وتقسم النتيجة على رأس المال المستثمر لتكون ممثلة لمشروع مجرد، وتتحول النتائج إلى معايير لتقييم المشاريع المقترحة فيما بعد لتنسجم مع السيناريو وتحقق أهدافه. وللتذكير ان معدل العائد الداخلي للمشروع وهو معدل العائد السنوي على رأس المال المستثمر فيه يجعل صافي القيمة الحالية المعروفة في المعادلة (11) صفراً وكذلك نسبتها إلى رأس المال المستثمر في المشروع. ولذلك نتعرف على معدل العائد الداخلي بين سعري خصم حيث تنتقل صافي القيمة الحالية من الموجب إلى السالب. ونلاحظ ان معدل العائد الداخلي IRR أكثر حساسية تجاه نسبة تعويضات المشتغلين إلى القيمة المضافة W منه إلى الضريبة على صافي الفائض Tax وعند حساب معادلة خطية للعلاقة بين معدل العائد الداخلي و تعويضات المشتغلين والضريبة على صافي الفائض كانت :

$$IRR = 29.93 - 0.2262 W - 0.16 Tax \dots\dots\dots(12)$$

وبوضح الشكل (4) معدل العائد الداخلي بين أدنى نسبة تعويضات للمشتغلين وأوطأ ضريبة مع أعلاهما. وقد اظهر السيناريو ان مشروعه النمطي يُرضي المستثمر بمعدل عائد داخلي مناسب أو مرتفع وفي نفس الوقت يساهم في تمويل الأنفاق العام مع مستوى ملائم من الأجور. بيد ان الأمر يتوقف في النهاية على البرامج الفعلية للاستثمار وكيف تعد مشاريعها ويُنتقى الأفضل وعلى أدنى التكاليف وأعلى مواصفات تتيحها التكنولوجيا وإدارة متقنة وهذه أقرب إلى التطلعات منها إلى رؤية للمستقبل القريب.

شكل رقم (3)
معدل العائد الداخلي للمشروع النمطي في سيناريو النمو
بالعلاقة مع تعويضات المشتغلين والضريبة



المصدر: إعداد الباحث.

والأكثر أهمية في معدلات العائد الداخلي التي عرضها الجدول (5) التخلي عن الصورة الشائعة، للمشروع الاستثماري في العراق وخلصتها إنه عبء آخر على اقتصاد تعثرت تنميته. فالمشروع الذي لا يسهم في تمويل الموازنة العامة والصادرات من غيرالنفط الخام، ويعتمد في نفس الوقت على إعانات صريحة ومضمرة، هو نموذج لسياسة استثمارية تعطل الأدوات المعول عليها للنهوض. ومن الواضح ان هذا السيناريو يتضمن استعداد السياسة الاقتصادية للالتزام بشروط عمل الاقتصاد المعاصر بكفاءة، ومنها قدرة النشاط الاقتصادي الاعتيادي على تمويل الأنفاق العام والتصدير لتلبية طلب متزايد على المدفوعات الخارجية بالعملة الأجنبية في عالم أظهر ميلا قويا نحو الانفتاح التجاري والمالي. وايضا، العراق بأمس الحاجة إلى استثمار يولد ما يكفي من فرص العمل ومستوى مناسب من الدخل للأسرة.

□ 5. السكان والعمل ومتوسط الدخل للفرد:

تفيد تقديرات الجهاز المركزي لأحصاء بين سنتي 1997 و 2009 ان التزايد النسبي للسكان قد انخفض عما كان عليه سابقا. ونظراً لعدم التأكد اعتمد السيناريو معدلين لنمو السكان أحدهما تضمنته احداث بيانات رسمية كان 2.59 بالمائة سنويا بين التعداد السكاني الأخير وحصر المساكن عام 2009؛ والثاني منخفض وهو 1.91 بالمائة سنويا، وقد استنتجناه بملاحظة انخفاض تقديرات

نمو سكان العالم في المستقبل حتى عام 2040 إلى ثلثي ما كانت عليه بين عامي 2011 و 2016 أي من 1.2 بالمائة سنوياً إلى 0.8 بالمائة سنوياً.

ويستخلص من مراجعة البيانات التاريخية في العراق، على الأرجح، إقتراب نسبة النشيطين إقتصادياً إلى 28 بالمائة من مجموع السكان. وحسب تقديرات الجهاز المركزي للأحصاء تشكل الفئة العمرية 15- 64 نسبة 59.344 بالمائة من مجموع السكان. ومن معالجة البيانات الدولية تبين ان نسبة المشاركة في الفئة العمرية آنفا 75.51 بالمتوسط لجميع دول العالم، وفي الاتحاد الأوروبي 73.2 بالمائة وفي مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 71.7 بالمائة على وفق أحدث البيانات. وفي العراق عندما يستهدف وصول نسبة المشاركة لهذه الفئة العمرية، 15 - 64، إلى 60 بالمائة عام 2040 فلا تنطوي على مبالغة كونها ادنى بفارق واضح من المتوسط العالمي ومستويات التشغيل في الدول المتقدمة، ويبقى الفارق كافياً للتلاؤم مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية. وعندما يؤخذ بالأعتبار واقع البطالة والعمالة الجزئية والبطالة المقنعة، ونقدّر لها جميعاً نسبة 20 بالمائة من وقت النشطين اقتصادياً، وعلى فرض انتفاؤها في سنة الهدف تنمو القوى العاملة في العراق بوحدات مكافئة على التوالي بمعدل سنوي 3.883 بالمائة و 4.585 بالمائة لمساوي النمو السكاني، المرتفع والمنخفض. أما عند بقاء نسب البطالة والبطالة المقنعة والعمل الجزئي كما هي في الوضع الابتدائي تكون تلك المعدلات 3.026 و 3.721 بالمائة على التوالي. ولتبسيط الحساب والتحقق في آن معا نعتد 3.6 بالمائة لنمو القوى العاملة سنوياً بالمتوسط حتى عام 2040 .

وبما ان السيناريو يتبنى ثبات نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي الصافي، ولثبات نسبة الأندثار من رأس المال ينمو، تبعاً لذلك رأس المال بمعدل نمو الناتج وهو 8 بالمائة تقريباً في الاقتصاد غير النفطي. وفي التالي نستعيد دالة الإنتاج مع التقدم التقني:

$$Y_t = A e^{rt} K_t^a L_t^{(1-a)} \dots\dots\dots (7)$$

حيث Y الناتج؛ A ثابت الوضع الابتدائي؛ e أساس اللوغاريتمات الطبيعية؛ r معدل النمو السنوي لأنتاجية مجموع العناصر أو ما يسمى معامل التقدم التقني K ؛ $Technical Progress$ ؛ رأس المال؛ L العمل؛ a مرونة الناتج لرأس المال، $1-a$ مرونة الناتج للعمل. وحسب فرضية ثبات غلة الحجم والتي تنسجم مع تقاليد مساواة الأجر لقيمة الأنتاجية الحدية للعمل والفائض مع قيمة الأنتاجية الحدية لرأس المال والتي يتبناها النيوكلاسيك عموماً وبعض الكينزيين والمعادلة (7) هي ذاتها نموذج Solow ومنها فإن a و $1-a$ تمثلان التوزيع الوظيفي للدخل ومجموعهما الواحد

الصحيح. والباحث يتحفظ على الأسس النظرية التي ظهرت تلك الدالة في سياقها، ويمكن عدم الالتزام بها وترك تلك المعاملات تحدد البيانات بالتحليل الأحصائي الدارج. إن السيناريو لا يستند إلى هذه الدالة ومنطقاتها النظرية بل إلى معطيات البحث التجريبي، ثم تفسير النتائج نظرياً، واختبارها مجدداً بوسائل ملائمة، ولذا نوظفها لفهم المسار من زاوية أخرى. وبموجبها يكون النمو:

$$G_y = r + a G_k + (1-a) G_L \dots\dots\dots (8)$$

حيث G معدل النمو للمتغيرات المذكورة آنفاً، وعندما تكون a على التوالي 0.4 ؛ 0.5 ؛ 0.6 يصبح النمو الموزون للعمل ورأس المال، أي الطرف الأيمن بإستثناء r ، 5.36 ؛ 5.8 ؛ 6.24 وتبعاً لذلك تنمو الإنتاجية الكلية بالفرق بين 8 بالمائة والنمو الموزون للعمل ورأس المال ليكون r على التوالي 2.64؛ 2.2 ؛ 1.76 وبنسبة 32.8 بالمائة؛ و 27.4 بالمائة؛ و 21.8 بالمائة من نمو ناتج القطاع غير النفطي. وهكذا يفهم المسار في إطار دالة الإنتاج مع التقدم التقني، وعندما تعرض هذه النتائج على العديد من الدراسات التي قدرت نمو الإنتاجية الكلية يلاحظ أن إسهام r في النمو يقع ضمن النطاق المقبول.

وعند النظر إلى المسألة من زاوية نمو إنتاجية العمل نجعل دالة الإنتاج (1) دالة لإنتاجية العمل:

$$Y_t/L_t = Q (K_t/L_t) \dots\dots\dots (9)$$

وتبعاً لهذا النموذج تتحرك إنتاجية العمل بموازاة حركة رأس المال للعامل في مغادرة الوضع الابتدائي، لأن الناتج الصافي Y_t ورأس المال K_t ينموان بنفس المعدل. وعند استخدام الدالة (8) لأشتقاق دالة لإنتاجية العمل وجعلها بدلالة معدلات النمو تكون النتيجة :

$$G_{Lp} = r + a G_{K/L} \dots\dots\dots (10)$$

ومنها يكون r المحسوب للدالة (7) في (8) هو نفسه في (10). وعند الاستمرار مع التصور الذي تقدم عن حركة السكان النشيطين اقتصادياً عبر السنين حتى عام 2040 يكون نمو إنتاجية العمل 4.279 بالمائة سنوياً. وإذا ما بقيت نسبة النشيطين اقتصادياً على حالها من مجموع السكان يتطابق نمو متوسط الدخل للفرد مع نمو إنتاجية العمل وهو يتضمن ثبات معدل الأعباء بالمتوسط للأسرة والموقف الاجتماعي - الثقافي من عمل المرأة .

لقد كان حساب متوسط الناتج المحلي للفرد ذا دلالة في تقييم السيناريو، لأنه من أكثر مقاييس التطور الاقتصادي شيوعاً ولهذا الغرض يغدو معدل نمو السكان مؤثراً.

ومن الضروري الإشارة إلى عدم تدخل معدل نمو السكان في حساب النمو وأهدافه إنما في تقييم نتائجه واختبار ملائحته كما سيأتي. وسوف يقترب العراق أكثر فأكثر من المستويات المتقدمة، إذ يرتفع متوسط الدخل للفرد من 47.5 بالمائة من المتوسط العالمي إلى 88.9 بالمائة منه مع المسار المنخفض للسكان، أما مع المسار المرتفع فسيكون 76.2 بالمائة منه عام 2040. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع مستوى العراق من 8.6 بالمائة إلى 17.5 بالمائة نسبة إلى متوسط الناتج المحلي الأمريكي للفرد عام 2040 مع المسار المنخفض للسكان و15 بالمائة عندما يبقى نمو السكان في العراق مرتفعاً.

وتوافق هذه النتائج فرضية تقارب مستويات التطور مع الزمن، ولنفس السبب اخترنا معدل نمو السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة لكونه صار أدنى من نمو متوسط الدخل العالمي توقعاً لميل اقتصاد العالم نحو التقارب في المستقبل، بينما أبقينا المعدل المرتفع لنمو العالم المستنتج من المدة الأطول، منذ عام 1960. وذلك على أساس تزايد ثقل الصين والهند أكثر فأكثر في المستقبل فينتجه المتوسط العالمي نحوهما دون الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المعروف أن الناتج المحلي للدول النامية عموماً، ومنها العراق، عندما يقاس بوحدات متعادلة القوة الشرائية PPP أي الدولار بالقوة الشرائية الدولية الموحدة يكون أعلى من أرقام الناتج المعروضة في هذا السيناريو. وتبعاً لذلك تبدو الفجوة بين العراق والمتوسط العالمي والولايات المتحدة الأمريكية أضيق في الوضع الابتدائي، لكن العبرة بتقلص الفجوة والمعدلات السنوية لتقلصها نسبياً وهو معنى اللحاق الذي يمثل مغزى الجهد التنموي.

جدول رقم (9)
متوسط الناتج والناتج المحلي للفرد بدولار 2017

السنوات والمعلومات	2018	2022	2027	2030	2035	2040	معدل النمو السنوي %
السكان تقدير أ	39.8	43.6	48.3	51.1	55.7	60.3	1.91
السكان تقدير ب	39.9	44.2	50.3	54.3	61.7	70.1	2.96
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات	205.6	266.8	370.3	451.3	628.3	876.2	6.795
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	119.32	164.6	243.7	307.1	449.0	652.2	8.04
متوسط الناتج للفرد بالدولار أ	5166	6119	7667	8832	11280	14531	4.81
متوسط الناتج للفرد بالدولار ب	5153	6036	7362	8311	10183	12449	4.09
متوسط الناتج المحلي للفرد في العالم بالدولار	10876	11712	12489	13583	14902	16349	1.87
متوسط الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار	60398	63995	68795	71846	77235	83028	1.46

المصدر: تقديرات الباحث، وأحتسب متوسط الناتج للفرد في العالم بإعتماد معدل نموه بين سنتي 1960 و 2016
والأخير من الوسط الهندسي للمناسيب السنوية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية المتوسط البسيط لمعدلات النمو
السنوية بين عامي 1996 و 2016.

6. □ بنية القطاع غير النفطي في سياق النمو:

عندما تتصرف الحكومة بالموارد النفطي لتمويل أنفاق الموازنة العامة يصبح المستوى الكلي للطلب على السلع والخدمات مستقلاً إلى حد كبير عن حجم الاقتصاد، من غير النفط الخام. وتنشأ سلسلة لا تنتهي من دورات الأنفاق - الطلب الكلي - العرض تتدخل فيها قدرة العراق على الاستيراد ممولا من مورد العملة الأجنبية لصادرات النفط. وينسجم سعر الصرف مع الوفرة النسبية لمورد النفط بعيدا عن بنية التكاليف المحلية للأنتاج وشروط التنافس الدولي. ويؤثر سعر الصرف المحدد نفطيا في الاستثمار وتخصيصه القطاعي لأن سعر الصرف من أهم محددات التكاليف والعوائد وبالتالي الجدوى النسبية. وهكذا تحكمت صادرات النفط في اليات عمل الاقتصاد الوطني ومسيرته وعلى نحو متزايد منذ مطلع خمسينات القرن العشرين. وفي سياق هذه الآليات اعتاد الاقتصاد على ضعف الاستعداد لتحمل اعباء الضريبة بحيث تشكلت انماط من الأداء تتضمن غيابها وأصبحت هذه من خواص عمل الاقتصاد.

وصار من الواضح تماما بأن التحول نحو الاقتصاد الطبيعي الذي يماثل، في تشكيلته القطاعية والعلاقات التقنية والتنظيمية للأنتاج، النمط السائد في العالم لنفس المرحلة من التطور هو السبيل لأخراج العراق من مأزق القيد النفطي على حركته. ولتوليد ما يكفي من فرص العمل ومباشرة التصدير من غير النفط الخام وتمويل الموازنة العامة من مصادر مستقلة عن تقلبات النفط في سوقه الدولية.

ومن أبرز سمات تطور اقتصاد العراق عبر ما يقارب سبعة عقود مضت ان الزراعة والصناعة التحويلية مجتمعة لا تتناسب مع الحجم الكبير للقطاعات الأخرى. ولتحاشي التغيرات المؤقتة والتباس البيانات في الجدول (11) تعرض متوسطات النواتج المحلية للقطاعات للسنوات 2009 - 2015 كي تعبر المؤشرات بموضوعية عن خصائص الاقتصاد عند بدء السيناريو. ومن تلك المؤشرات ان الزراعة والصناعة التحويلية تسهم بنسبة 7.1 بالمائة من كل الناتج المحلي الإجمالي، و12.9 بالمائة من الاقتصاد غير النفطي والمؤشر الأخير هو المهم. أي ان المسألة ليست مجرد اعتماد على النفط بل اعادة صياغة الاقتصاد بما يكرس استمرار هذا الاعتماد.

لقد سبقت الإشارة إلى الصادرات غير النفطية المطلوبة بزيادة وتسارع، خاصة مع تقلص تدريجي في زيادة الطلب على النفط واستبعاد طفرات جديدة في الأسعار، وان الاستجابة لهذا المطلب تقتضي ليس فقط تغييرا جذريا في دور القطاع السلعي من غير النفط الخام إنما توجيه الطاقات الأنتاجية الجديدة نحو التصدير.

ويعرض الجدول رقم (10) التالي التعديل الذي يمكن للأقتصاد تحمله بسياسات ملائمة تضمن مستويات الكفاءة التي عبّرت عنها معدلات العائد الداخلي آنفاً.

ان التحولات المنشودة استرشدت بالأنماط المعوفة للتغيرات البنوية في العالم ارتباطاً بمتوسط الدخل للفرد والانتاجية ومن أبرزها تزايد الأسهم النسبي للصناعة التحويلية وصولاً إلى نقطة انقلاب بعد اجتياز الأقتصاد عتبة المرحلة المتقدمة. وفي السنوات الأخيرة ظهرت صعوبات جديدة تواجه الدول التي تأخرت في مباشرة التصنيع الموسع بعد اجتياح الدول الناهضة والمصنعة حديثاً في آسيا أسواق العالم بتنافسية قوية. وأيضاً لارتفاع الانتاجية وانخفاض التكاليف بحيث تحولت حركة الأسعار النسبية لغير صالح الصناعة التحويلية بل نحو قطاعات أخرى. هذه الصعوبات والتغيرات العميقة في اقتصاد العالم وضعت العراق امام تحديات جسيمة ووانتחסار تدريجي في مساحة الاختيار. بيد ان تأجيل المباشرة بالنهضة الصناعية سوف يضيف المزيد من العقبات والتي ربما تضع اقتصاد العراق في حلقة مفرغة.

ان المهمة معقدة وتتطلب دولة تنموية بإحساس عميق بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة، وهي أكبر بكثير من ان تُترك لسياق التطور التلقائي مجارة لنسخة بائسة من الليبرالية الاقتصادية.

التعديل البنوي المقترح في الجدول (10) حاول الاستفادة من معدل النمو المرتفع نسبياً للقطاع غيرالنفطي بحيث يمكن إجراء التعديل دون التضيق على أنشطة التوزيع والخدمات. ولتسهيل المهمة في ظل عدم التأكد جرى تجميع الزراعة والتعدين والأستخراج، عدا النفط الخام، والصناعة التحويلية في صنف واحد، وبقيّة الأنشطة السلعية في صنف ثاني. ويُلاحظ ان الثقل النسبي المستهدف للصنف الأول من الأنشطة السلعية وهي المُتاجر بها دولياً يتناسب، إلى حد كبير، مع هدف التصدير من غير النفط الخام، وعلى افتراض ان القيمة المضافة لا تتجاوز 40 بالمائة من قيمة الأنتاج الذي يتاح جزء منه للتصدير.

من المعلوم ان حوالي 66 بالمائة من صادرات السلع في العالم من الصناعة التحويلية، ولذلك لا بد من مراعاة هذا الحقيقة في سياسات التنويع والتعديل البنوي للأقتصاد العراقي.

ونقترح ان تكون نصف الصادرات غيرالنفطية المستهدفة من الزراعة والتعدين والأستخراج غير النفطي والصناعة التحويلية التي تقوم على النفط والغاز، والنصف الثاني من الصناعات التحويلية متوسطة وعالية المستوى التكنولوجي.

جدول رقم (10)

تطوير القطاع السلعي غير النفطي في سياق السيناريو

القطاع	الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات		معدل النمو السنوي %	إسهام القطاع في الناتج المحلي غير النفطي %		إسهام القطاع في مجموع الناتج المحلي %	
	2040	2017		2040	2017	2040	2017
الزراعة والتعدين غير النفطي والصناعة التحويلية	15.0	190.0	11.2	13.6	29.1	7.8	20.8
بقية الأنشطة السلعية	15.1	90.6	8.1	13.7	13.9	7.8	9.9
قطاع السلع عدا النفط الخام	30.1	280.6	10.2	27.3	43.0	15.6	30.7
التوزيع والخدمات	79.9	371.6	6.9	72.7	57.0	41.5	40.7
الناتج غير النفطي	110.0	652.2	8.0	100.0	100.0	57.1	71.4
ناتج النفط الخام	82.7	261.3	5.1			42.9	28.6
الناتج المحلي الإجمالي	192.7	913.5	7.0			100.0	100.0

المصدر: تقديرات الباحث.

مما يساعد على تلك التحولات زيادة الحجم النسبي للقطاع غير النفطي إلى 71.4 بالمائة عام 2040، إلى جانب انخفاض الثقل النسبي لأنشطة التوزيع والخدمات من 72.7 بالمائة من الاقتصاد غير النفطي عام 2017 إلى 57 بالمائة عام 2040. وإن التحول التدريجي نحو الإنتاج السلعي مع تكنولوجيا متقدمة وتنظيم ارقى للعمليات في مؤسسات الإنتاج الكبير سوف ينعكس إيجابيا على تسريع التعلم من خلال العمل ويسهم في تغيير إيجابي عميق في المجتمع والثقافة والسياسة.

□ خاتمة :

جاء هذا السيناريو بعد دراسات مهدت له، ومحاولات سابقة، ليرسم مساراً لنمو الاقتصاد العراقي، وتحوله تدريجياً نحو قاعدة إنتاجية بديلة عن النفط الخام. ومواصلة اللحاق بالعالم المتقدم، وهي عملية تتطلب تقليص متواصل لفجوة الإنتاجية ومتوسط الدخل للفرد، واستكمال وتطوير البناء التحتي، وتبلور نمط مغاير لتشغيل القوى العاملة، وصيغ أكثر فاعلية لتنظيم الإنتاج للارتفاع من وفورات الحجم الكبير والتكنولوجيا الأحدث. ولقد استقر السيناريو على تنمية الاقتصاد من غير النفط الخام بمعدل سنوي حوالي 8 بالمائة ومجموع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 6.81 بالمائة، ومتوسط تكوين رأس المال الثابت في القطاع غير النفطي 36 بالمائة من ناتجه ؛ ويصل مجموع تكوين رأس المال الثابت 27 بالمائة من الناتج الكلي سنة هدف السيناريو.

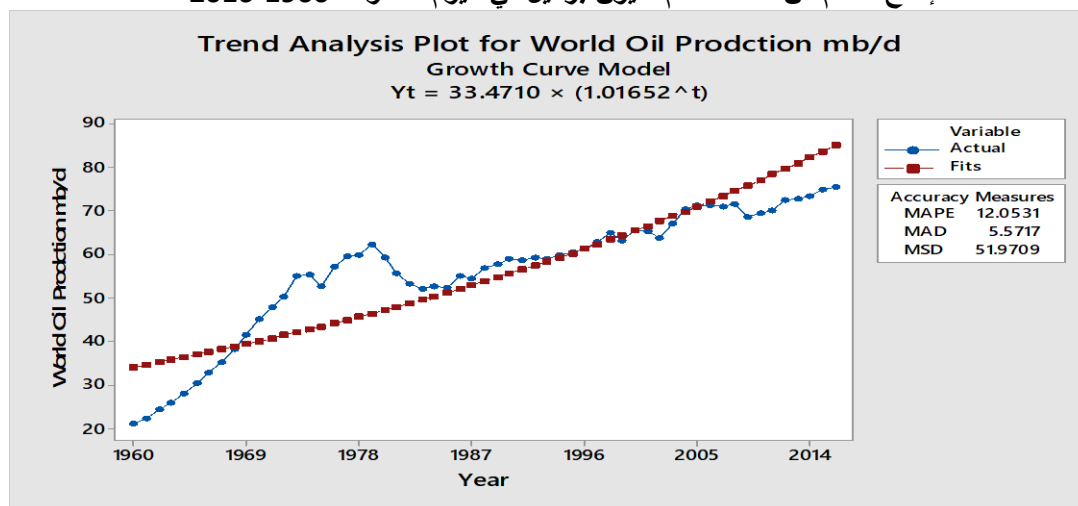
وتوصل البحث إلى إمكانية تغيير بنية الإنتاج السلعي، دون النفط الخام، بما ينسجم مع متطلبات تنمية الصادرات غير النفطية، وعرض بدالة الناتج المحلي الإجمالي البنية القطاعية الممكنة نهاية مدة السيناريو مع مراحل الانتقال التدريجي. ولأن الاستثمار الحكومي يبقى مكوناً رئيساً في النشاط الاستثماري لذلك تتوقف النتائج العملية وإمكانية تحول هذا التصور إلى واقع تعيشه الأجيال القادمة على استعداد الحكومة لتغيير إدارة برامجها الاستثمارية. وعندما تظهر بوادر توجه نحو التعامل مع هذه المقاربات للتنمية يمكن تقديم منهجية متكاملة لإدارة برامج الاستثمار الحكومية منسجمة مع الكفاءة المتضمنة في هذا السيناريو.

الصادرات من غير النفط الخام والأيرادات غير النفطية بينها الجداول النهائية نسبة مئوية إلى مورد صادرات النفط في السيناريو وذلك لتجربتها وجعلها دليلاً عند اختلاف بيانات الوضع الابتدائي لاحقاً أو تغيير سنة انطلاق السيناريو. لقد عرض البحث تطور متوسط الدخل للفرد حتى عام 2040 ومؤشرات حول إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية. ومن المهم الإشارة إلى معدلات العائد الداخلي المتضمنة في البرنامج الاستثماري، حسب مستويات مختلفة من الضريبة والتوزيع الوظيفي للدخل، والتي يمكن الأسترشاد بها لتقييم مشاريع القطاع العام حتى مع عدم الأخذ بهذا السيناريو. وإن التوافق على المسار الرئيس للاقتصاد العراقي نحو المستقبل هو المقدمة الضرورية للأشتغال على تطوير منهجية إدارة برامج الاستثمار العام، وسياسات توجيه أنشطة الأعمال غير الحكومية، والعلاقات الاقتصادية الدولية للعراق بجوانبها المختلفة. كما إن سياسات الأمد المتوسط والقصير قد تضيف المزيد من العقبات أمام التطور إن لم ترتكز إلى وضوح نظري للاقتصاد والآليات الحاكمة لعملياته المختلفة، وأهداف واضحة للمستقبل.

ملحق إحصائي: □

الشكل رقم (4)

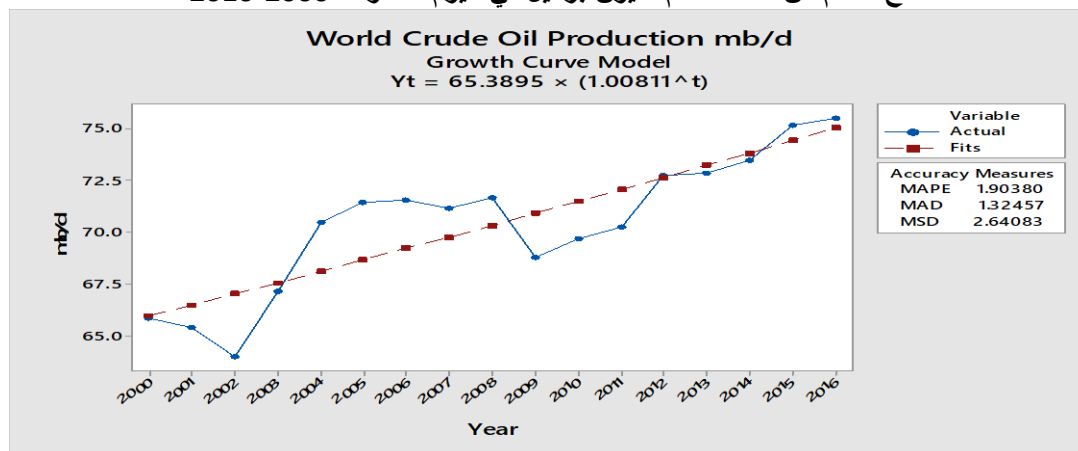
إنتاج العالم من النفط الخام مليون برميل في اليوم للسنوات 2016-1960



المصدر: إعداد الباحث والبيانات من (2).

شكل رقم (5)

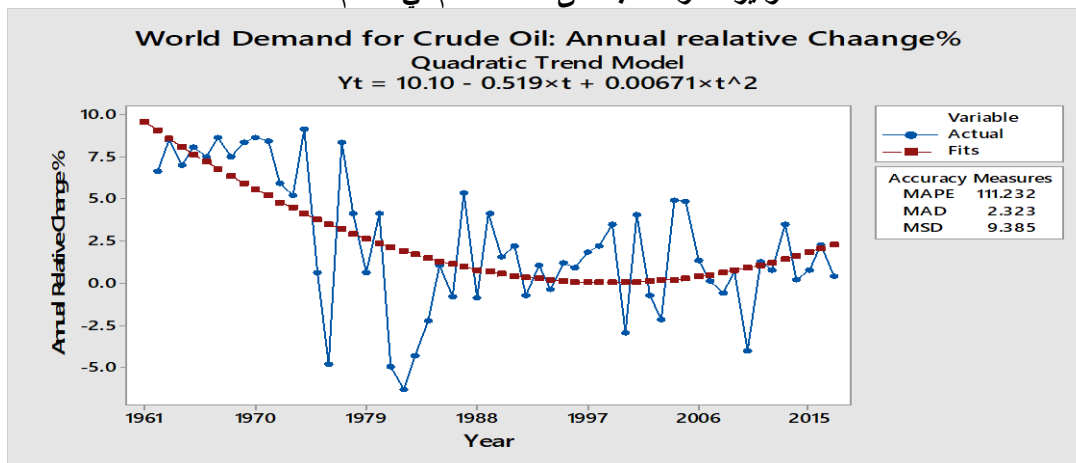
إنتاج العالم من النفط الخام مليون برميل في اليوم للسنوات 2016-2000



المصدر: إعداد الباحث والبيانات من (2).

شكل رقم (6)

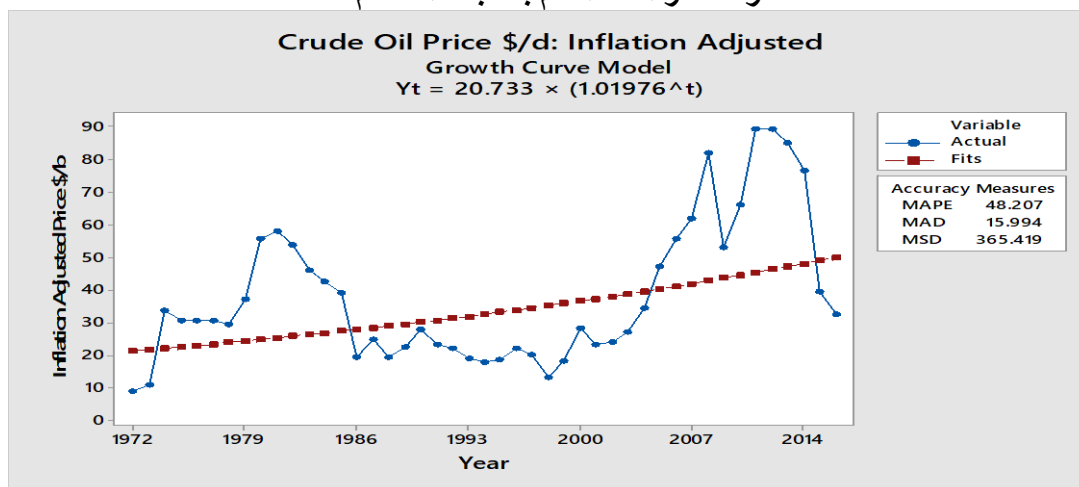
وتيرة نمو الطلب على النفط الخام في العالم



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من (2).

شكل رقم (7)

حركة سعر النفط الخام باستبعاد التضخم

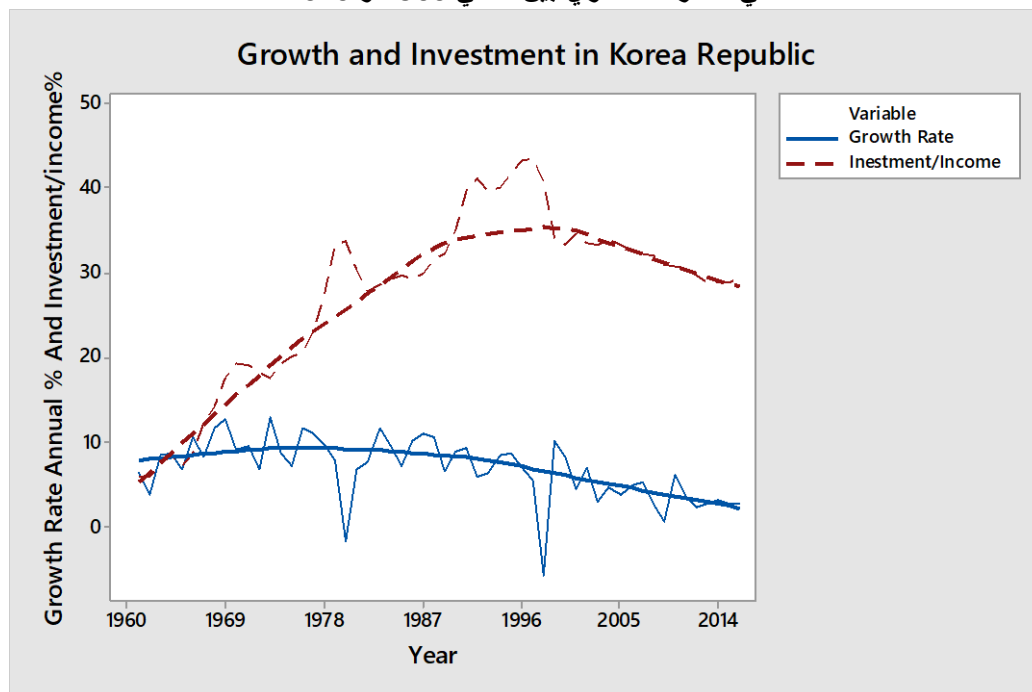


المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من (2).

شكل رقم (8)

تزايد نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي وتناقص معدل النمو في كوريا الجنوبية

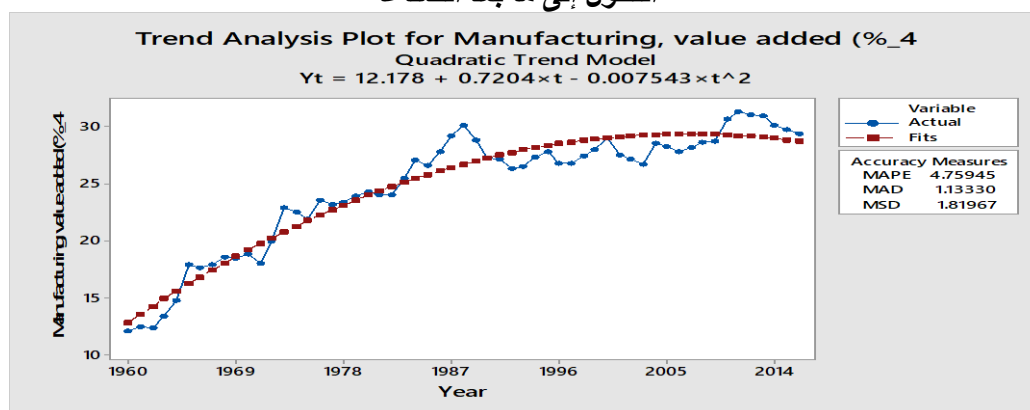
في مسارها التنموي بين عامي 1960 و 2016



المصدر: إعداد الباحث والبيانات من البنك الدولي (3).

شكل رقم (9)

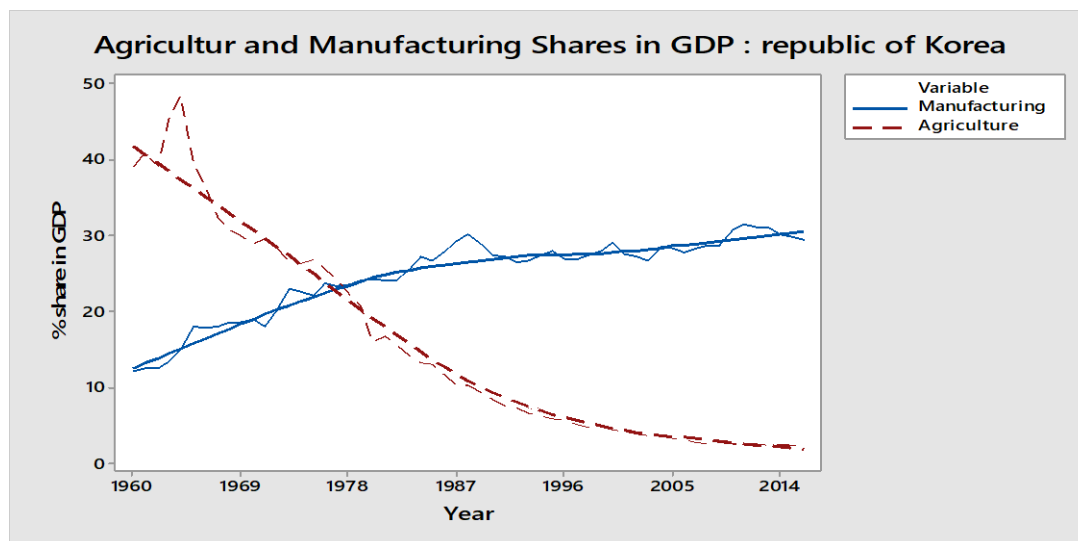
التزايد المتناقص لإسهام الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية وبوادر التحول إلى ما بعد الصناعة



المصدر: إعداد الباحث والبيانات من البنك الدولي (3).

شكل رقم (10)

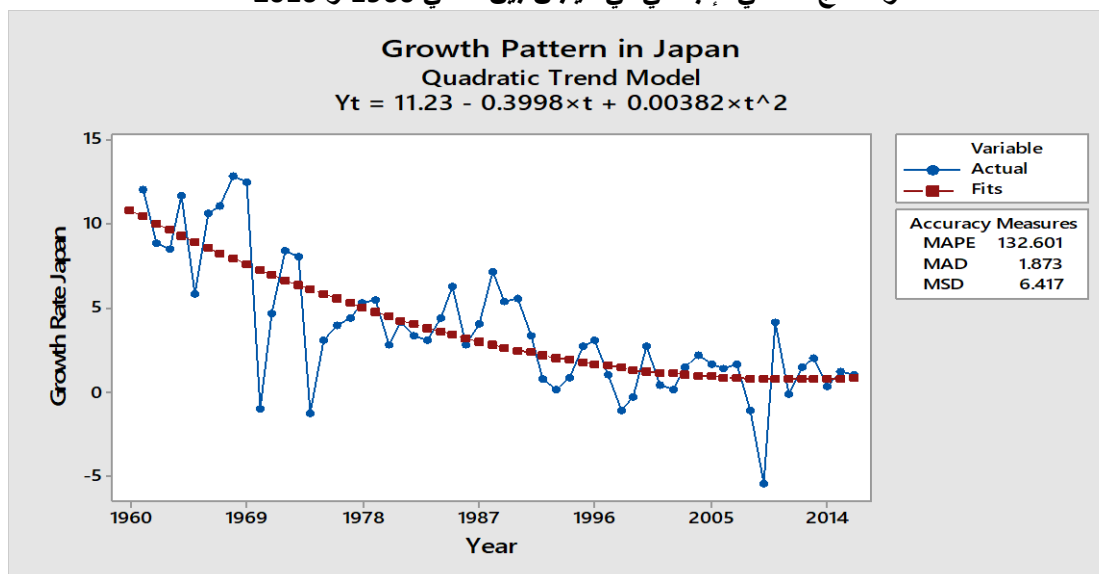
الإسهامات النسبية للزراعة والصناعة التحويلية في كوريا الجنوبية منذ عام 1960 و حتى 2016



المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الدولي (3).

شكل رقم (11)

نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان بين عامي 1960 و 2016



المصدر: اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي (3).

جدول رقم (11)

البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في العراق

الانشطة	المتوسط السنوي للناتج المحلي بالأسعار الجارية للسنوات 2009-2015 ترليون دينار	مساهمة القطاع في الناتج المحلي %	مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطي %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	10.062	4.708	8.623
التعدين والمقالع	97.033	45.401	0
الصناعة التحويلية	5.039	2.358	4.318
البناء والتشييد	12.728	5.955	10.907
الكهرباء والماء	4.055	1.897	3.475
مجموع الأنشطة السلعية	128.917	60.319	27.324
النقل والإتصالات والخزن	13.696	6.408	11.737
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه	16.859	7.888	14.448
البنوك والتأمين	3.073	1.438	2.634
مجموع الأنشطة التوزيعية	33.628	15.734	28.818
ملكية دور السكن	15.582	7.291	13.353
خدمات التنمية الإجتماعية والشخصية	35.597	16.655	30.505
مجموع الأنشطة الخدمية	51.178	23.946	43.858
المجموع حسب الأنشطة	213.723	100	
الناتج المحلي غير النفطي	116.691		100

مصدر البيانات : الجهاز المركزي للأحصاء وتقنية المعلوماتن وزارة التخطيط ، المجموعة الأحصائية للسنوات 2014 - 2016.

جدول رقم (12)
اسهام الأنشطة في القيمة المضافة والاستخدامات النهائية للناتج المحلي %
عام 2015 لمجموعات الدول

البيانات والسنوات				الأسهام في القيمة المضافة بالأسعار الجارية			الاستخدامات النهائية للناتج المحلي الإجمالي
الزراعة	بقية الأنشطة السلعية	التوزيع والخدمات	الأستهلاك الخاص	الأستهلاك العام	تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون	فائض ميزان تجارة السلع والخدمات	
العالم	4.4	28.4	67.2	57.6	16.4	25.4	0.4
الدول النامية	9.0	36.2	54.8	52.4	14.4	33.0	0.3
النامية في آسيا والأوقيانوس	9.1	38.2	52.7	46.6	13.8	36.8	2.9
الدول المتقدمة	1.3	23.0	75.7	61.2	17.7	20.9	0.2
مجموعة العشرين	3.9	27.0	68.2	57.4	16.3	26.2	0.1

المصدر: (47 - 46 PP ، 6) .

المصادر:

- (1) OPEC, 2017 World Oil Outlook 2040.
- (2) OPEC, OPEC Statistical Bulletin 2017.
- (3) World Bank, World Development Indicators.
- (4) UNCTAD, Trade and Development Report 2016: Structural Transformation for Inclusive and Sustained Growth, UN, 2016.
- (5) UNCTAD, Trade and Development Report 2017: Beyond Austerity, Towards A Global New Deal, UN, 2017.
- (6) UNCTAD, Handbook of Statistics 2017, UN 2017.
- (7) IMF, IMF Press release, N0.17/323, August 9, 2017.
- (8) علي ، أحمد إبريهي ، التمويل وسوق الصرف والتنمية في إقتصاد نفطي ، الطبعة الثانية 2018، دار الأيام ، عمان - الأردن، ودار الكتاب ، كربلاء - العراق.
- (9) الجهاز المركزي للأحصاء وتقنية المعلومات، العراق ، COSIT ، المجموعة الإحصائية 2014 - 2016 ، السكان والعمالة ؛ الحسابات القومية.
- (10) وزارة النفط ، الموقع الإلكتروني، صادرات النفط.
- (11) البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية.
- (12) علي ، أحمد إبريهي ، إقتصاد العراق في دراسات: إستئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، 2013 ، دار الأيام ، عمان - الأردن ، ودار الكتاب ، كربلاء - العراق .
- (13) خلف، الدكتور فليح حسن، " التنمية والتبعية في الإقتصاد العربي " ، الإقتصاد العربي ، 1986، الصفحات 119 - 135.